العالم: نعم للنمو ... لا للتقشّف

سقطت معادلة فرض التقشف وتخفيض الدين العام لصالح تعزيز النمو وخلق الوظائف الجديدة. هذا هو الفكر الاقتصادي والمالي العالمي الذي كرّسته قمة العشرين امس الاول السبت.

طوني رزق
toni.rizk@aljoumhouria.com

يبدو ان التجربة الاميركية واليابانية التي توقف عندها مطولا المجتمعون في قمة الدول العشرين في موسكو امس الاول السبت دفعت كبريات دول العالم المتحضر والغني والمتوسط الى الاعلان للمرة الاولى في التاريخ على ان السياسات الاقتصادية اصبح لها مبادىء جديدة. فمواجهة ازمة الديون السيادية التي اجتاحت دول العالم لم تستثني دولة ناشئة او دولة غنية او فقيرة باتت من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، والتركيز على ذلك بدلا من فرض اجراءات تقشفية لا تتحملها الشعوب في الزمن الحالي ولا حتى الحكومات. واذا كانت اجراءات التقشف تدفع الناس للتظاهر بعنف في الطرقات والشوارع والساحات وتُنذر بثورات سياسية شعبية غير مرغوب فيها في اوساط العقلاء من حكام والخبراء والمفكرين في كبريات الدول المتحضرة، فان الاتجاه المقنع هو نحو تعميم سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها خصوصا كل من الولايات المتحدة واليابان، ونجحت من خلالها بالخروج من الركود الاقتصادي واعادة احياء الحياة والحركة الاقتصادية وتقليص نسبة البطالة. وتسعى اوروبا من جهتها للمضي قدما في سياسات التحفيز الاقتصادي للوصول الى الاهداف المنشودة رغم بقائها الحالي في وسط دائرة الركود الاقتصادي والأزمات المالية. على ان المجتمعين في موسكو لحظوا ايضا خطورة اللجوء الى تقليص مفاجىء لسياسات التحفيز الاقتصادي والمثال الاكبر على ذلك الخطر هو تفاعل الاسواق الاميركية والعالمية مع اي تلميح اميركي على لسان رئيس الاحتياطي الفدرالي عن النية في تقليص حجم هذه السياسة قبل نهاية العام. وخصوصا عندما تكون التداعيات ارباكا في الاسواق المالية، وابرزها ارتفاع الدولار وهبوط الذهب واسواق الاسهم وخروج الاموال من الاسواق الناشئة التي يبدو انها سوف تدخل في دوامة انهيار الاسواق وهروب الاموال وعودتها مجددا الى الولايات المتحدة الاميركية. هذا ما كان دفع الاميركيين الى تأجيل الاعلان عن تقليص حجم سياسات التحفيز الاقتصادي بهدف تهدئة الاسواق وابقائها تحت السيطرة.

البنوك المركزية اعترفت بفوائد ضخ الاموال والتحفيز الاقتصادي

فقد وقّع المجتمعون في موسكو وزراء مالية دول العشرين ورؤساء البنوك المركزية على ورقة اعلان اعترافهم بفوائد سياسات ضخ الاموال والتحفيز الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الاميركية مع ملاحظاتهم استمرار التضخم في منطقة اليورو والتباطوء الاقتصادي في الدول الناشئة. وانكفأ المجتمعون عن التعهد والالتزام بتخفيض مستوى العجز المالي وحجم الدين العام قبل العام 2016 وقرروا ان البداية تبقى في التركيز على تعزيز النمو الاقتصادي ومعه زيادة عدد الوظائف. ويبدو ان المانيا هي الدولة الاكثر تشددا وتمسكا بخفض الديون والقروض السيادية باتت اقل تطلبا على هذا الصعيد مما يشير الى بدء اقتناعها بسياسات التحفيز الاقتصادي بدلا من سياسات التقشف الموجعة والمرفوضة من شعوب الارض. ويبدو ان المانيا التي تتابع ارتفاع نسبة البطالة في اوساط الشباب الاوروبي في منطقة اليورو الى اكثر من 60 في المئة، قررت التراجع عن مبادىء التقشف التي لم تقدم اي ايجابية في كل من اليونان واسبانيا. ولم يركز المجتمعون، وكان ذلك لافتا، على اسعار صرف العملات وعلى مخاطر التسابق على خفض العملات اي على ما يسمى بحرب العملات وذلك لصالح التركيز على النمو قبل كل شيء آخر.

اما معالجة الوضع الاوروبي فيبدو انها سوف تعتمد على خلق اتحاد مصرفي اوروبي من شأنه اعادة انعاش الاقراض بين دول منطقة اليورو. علما ان أزمة دول الاطراف في اوروبا قد نشأ من هروب الاموال من هذه الدول الى دول اوروبية اخرى ذات قطاع مصرفي اكثر صلابة. وقد اتخذ المسؤولون في دول الاسواق الناشئة موقفا ازاء امكانية توقف الولايات المتحدة الاميركية او تقليصها لسياسة دعم النمو الاقتصادي. واعتبر وزير المالية الاندونيسي ان ذلك يؤثر مباشرة على اسواق الدول الناشئة ويجب الانتباه الى هذه الناحية.

وواجهت الصين مطالبات بضرورة العمل على تشجيع الاستهلاك الداخلي. ويبدو ان الاجراءات الاخيرة

يماشي السياسة العالمية الجديدة

التركيز على النمو وخلق الوظائف بدلاً من تقليص النفقات

لتخفيف كلفة الاقتراض في الصين لم تكن كافية في اعتقاد الكثيرين في قمة العشرين. ولفتت اليابان، التي يفوق حجم الدين العام فيها الـ 200 في المئة من حجم الناتج القومي، (حجم الاقتصاد الياباني) وهو الاعلى بين دول قمة العشرين، الى انها تعمل على استقرار هذا الدين بدءا من نيسان المقبل من خلال احتمال فرضها ضريبة على المبيعات. وفي ضوء التفكير الاقتصادي والمالي والمصرفي العالمي الجديد، والذي حاز على اعتراف كبريات الدول وكبار الخبراء والمسؤولين فهل يجد اللبنانيون طريقا واضحا نحو حل المشاكل المالية التي يتخوف منها الكثيرون؟

اذا كان حاكم مصرف لبنان سلك الدرب الاميركية في ضخ نحو ملياري دولار في سوق الاسكان والعقارات ليلتحق بالاتجاه العالمي الذي أقرّ في قمة العشرين، فهل ضخ الاموال في جيوب اللبنانيين من خلال اقرار قانون تعديل سلسلة الرتب والرواتب سوف يبقى تحت مرمى الهيئات الاقتصادية. وقد بات المطلوب من الجميع التركيز على النمو وخلق الوظائف بدلا من البحث على تقليص النفقات وخصوصا على الجهاز البشري أكان ذلك في القطاع العام او في القطاع الخاص على اللبنانيين واصحاب القرار خصوصا منهم اللحاق بالحكم العالمية الجديدة وهي تعزيز النمو وخلق الوظائف بدلا من التقشف. ولم يتحدث احد عن الدين العام او حتى عن تخفيضه بل عن النمو والوظائف فقط. كما وانه على مصرف لبنان المركزي شأنه شأن بنوك مركزية دول العالم المتحضر، ان يبدأ بتوسيع سياساته لتعزيز النمو الاقتصادي وخصوصا انه يملك الاموال التي يمكن الافادة منها لتحقيق هذا الهدف. ■

مليارا دولار وديعة من السعودية الى مصر

الانقلاب الابيض سمح بتدفق الاموال(أ.ف.ب)

اودعت المملكة العربية السعودية ملياري دولار لدى البنك المركزي المصري، وهي احدث دفعة من حزمة مساعدات تعهدت بها دول خليجية لمصر تصل إلى 12 مليار دولار بعدما عزل الجيش الرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز الماضي. وقال هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري لرويترز إن المملكة أودعت ملياري دولار اليوم (أمس) في البنك في صورة وديعة لأجل 5 سنوات بدون فوائد. وتلقى البنك المركزي ثلاثة مليارات دولار من دولة الامارات العربية المتحدة في صورة ملياري دولار وديعة نقدية ومليار دولار منحة.

وتعهدت الكويت بتقديم أربعة مليارات دولار إضافة إلى منتجات نفطية من السعودية بملياري دولار ومليار دولار أخرى من المملكة نقدا.

وقال رامز إن الكويت لم تحدد بعد موعدا لتقديم مساعداتها. ولم يشر إلى الموعد المتوقع لوصول المليار دولار نقدا من السعودية. ويرفع القانون الذي وقعه مرسي إجمالي الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة بواقع 20 مليار جنيه ومدفوعات الفائدة على الدين الحكومي 12.65 مليار جنيه.

وأحجم المستثمرون الأجانب بشكل كبير عن شراء الأوراق المالية المصرية بعد الانتفاضة التي أطاحت بحسني مبارك في أوائل 2011 وهو ما دفع الحكومة للاعتماد على البنوك المحلية في التمويل. وارتفعت أسعار الفائدة إلى خانة العشرات. ■

ايران تنفي التوقف عن دفع ديونها للبنك الدولي

نفت ايران أن تكون قد توقفت عن سداد أقساط ديونها للبنك الدولي خلال الشهور الستة الماضية وقالت إن العقوبات الغربية هي التي حالت دون قيام بنك وسيط بتحويل الأموال إلى البنك الدولي.

كان البنك الدولي وضع قروضه لايران في « فئة القروض المتعثرة» نظرا لأن طهران لم تسدد أي اقساط من قروضها المستحقة للبنك منذ أكثر من ستة اشهر.

وقال بهروز على شيري نائب وزير الاقتصاد الايراني إن بيان البنك الدولي « خاطىء تماما.» ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الايرانية عنه قوله إن ايران سددت كل الاقساط في مواعيدها.

واضاف علي شيري قائلا « سددت ايران أقساط المديونية للبنك الدولي من خلال بنك استشاري في الوقت المحدد ولكن البنك الاستشاري لم يحوّل الأموال.» ولم يذكر اسم ذلك البنك.

وكان وزير ايراني قد التقى بنائب رئيس البنك الدولي في نيسان الماضي لتسوية المشكلة التي قال علي شيري إنها ناتجة عن فرض عقوبات اميركية وأوروبية على البنوك التي تتعامل مع البنك المركزي الايراني.

وذكر علي شيري أنه بعد مباحثات مع البنك الدولي قال مديره المالي إن البنك حصل على موافقة المسؤولين الاميركيين على تلقي أقساط القروض ومع ذلك لم تصل الأموال بعد.

اضاف: إن فرض الادارة الاميركية عقوبات على البنوك المركزية في الدول الأعضاء يرقى إلى اعلان حرب ويعدّ انتهاكا جسيما للقانون الدولي». ■